تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي: دراسة حالتي الجزائر ومصر

The repercussions of the Russian-Ukrainian war on global food security

رضا كشان*

جامعة 20أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

r.kechane@univ-skikda.dz

تاريخ الارسال:2024/01/28 تاريخ القبول:2024/09/04 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

لقد كان للحرب الرُوسية الأوكرانية تأثيرا كبيرا على مسألة الأمن الغذائي العالمي ، وبخاصة على الدول الأكثر فقرا نتيجة تذبذب حركة النقل والشّحن الدوليين ، ممّا أدّى إلى نقص الإمدادات الغذائية وارتفاع أسعار كثير من المواد الغذائية على المستوى العالمي ، ومن ضمن الدول التي تأثّرت بتبعات الحرب الروسية الأوكرانية نجد مصر والجزائر ، فكل من هاتين الدّولتين دفعتا فاتورة كبيرة في أمنها الغذائي بسبب الغلاء الفاحش الّذي عرفته كثير من المنتجات الغذائية بسبب هذه الحرب ، ونتيجة لذلك فقد حاولت هاتين الدولتين التّخفيف من حدّة هذه الأزمة من خلال اتّخاذ حزمة من التّدابير لمواجهة تبعات هذه الحرب ، ولتعزيز أمنها الغذائي في المستقبل ، مستفيدة بذلك العديد من الدروس التي تركتها الحرب الرُوسية الأوكرانية.

كلمات مفتاحية: أمن غذائي، الحرب الروسية الأوكرانية ، المواد الغذائية، تداعيات، تدابير.

Abstract:

The Russo-Ukrainian war has had a major impact on the issue of global food security, , Especially on the poorest countries as a result of the fluctuation in international transport and shipping traffic, Which led to a shortage of food supplies and an increase in the prices of many foodstuffs at the global level, AAmong the countries affected by the consequences of the Russian-Ukrainian war, we find Egypt and Algeria, Each of these two countries paid a large bill for their food security due to the extreme high prices experienced by many food products due to this war. As a result, these two countries tried to alleviate the severity of this crisis by taking a package of measures to confront the consequences of this war. And To enhance its food security in the future, Benefiting from many lessons left by the Russian-Ukrainian war .

Keywords: .Food security, Russian-Ukrainian war, foodstuffs, repercussions, measures .

*المؤلف المرسل

مقدمة

شهد العالم في مطلع سنة 2022 وبالتّحديد في24 فبراير من نفس السّنة اندلاع حرب طاحنة بين روسيا وأوكرانيا كان لها عدّة تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي العالمي ، حيث تضرّرت العديد من الدول نتيجة نقص الإمدادات الغذائية العالمية ، وبسبب انحسار وتراجع حركة الشّحن الدّولي للبضائع والمواد الغذائية، وهذا ما أفضى إلى تذبذب في النشاط التجاري العالمي، وحدوث نقص كبير في المخازن الغذائية، وهذا بدوره أدّى إلى التهاب أسعار المواد الغذائية والحبوب والقمح واللُّحوم بمختلف أصنافها ، كما وجدت العديد من الدول صعوبة كبيرة في الحصول على أسواق بديلة لتغطية النّقص في المواد الغذائية التي كانت تستوردها من روسيا وأوكرانيا ، مع العلم أنّ هاتين الدّولتين تموّلان السُّوق العالمية بمختلف الأغذية الأساسية ، وهما سلّة الغذاء العالمية .

ورغم تفاوت الدول من حيث درجة تأثّرها وتضرّرها من هذه الحرب، إلاّ أنّه هناك شبه إجماع على أنّ أغلب دول العالم لم تسلم من تبعات هذه الحرب التي لا تزال مستعرة إلى حد الآن ، حيث وجدت الدول الأوروبية –لكونها الأكثر تضررا–صعوبة كبيرة في البحث عن بديل آخر للحصول على الغاز ومختلف الموارد الطاقوية بدلا من روسيا ممّا أدّى الى ارتفاع الأسعار وتدنّي القدرة الشّرائية للمواطنين في تلك الدول، كما أدّى إلى تراجع حركة التّصنيع في أكبر الدول المصنّعة على غرار دولتي ألمانيا وفرنسا .

ونفس الشّيء بالنسبة للدول العربية فقد تضرّرت هي كذلك من تداعيات الحرب الرُّوسية الأوكرانية وخاصة في أمنها الغذائي، حيث لم تطل مدّة الحرب الدول العربية حتّى وجدت الدول العربية نفسها تكابد مخاطر هذه الحرب، وصعوبة البحث عن بدائل جديد لتأمين غذائها ، مع العلم أنّ عملية الاستيراد ليس بالأمر اليّسير في هذا الوقت بالذات ، حيث تأخذ العديد من الإجراءات والتّدابير ومن ثمّ تأخذ وقتا طويلا للاتفاق حول كمية الاستيراد والقيمة المالية لتلك السلع ، مع تدنّي فرص التّفاوض بالنسبة للدول المستوردة بسبب قلّة البضاعة وارتفاع أسعار الشّحن الدّولي ، وهذا ما أدّى بطريقة آلية إلى ارتفاع أغلب السّلع الغذائية المستوردة من الخارج.

ومن أبرز الدول العربية التي تأثّر اقتصادها بالحرب الرّوسية الأوكرانية نجد كل من مصر والجزائر فهما دولتان متشابهتان إلى حدٍ كبير في استراتيجية الأمن الغذائي التي تبنّتهما الدّولتان ، إلى جانب الإمكانات الكبيرة التي تتمتّع بهما وكمية استهلاك القمح والمواد الغذائية الأساسية ، ورغم بعض السِّلبيات التي ظهرت على أرض الواقع في طرائق تسيير قطاع الفلاحة والتي جعلتهما يتأثران بشكل كبير بالحرب الرُّوسية الأوكرانية منذ الوهلة الأولى التي أعلنت فيها روسيا حربها على أوكرانيا أي في فبراير 2022، ممّا جعل هاتين الدّولتين تواجه العديد من الصّعوبات بخصوص استيراد القمح والحبوب واللحوم الّتي شهدت ارتفاعا غير مسبوق ممّا أضر بالقدرة الشِّرائية لشعوب البلدين .

وهذا ما دفع بالدّولتين بمراجعة سياساتها الاقتصادية والزِّراعية تفاديا لتكرار نفس السيناريو مستقبلا ، حيث قامت كل من الجزائر ومصر بإعادة الاعتبار للمنتوج المحلّي وتقديم الدّعم للفلاحين من خلال رفع القيود الإدارية والفنية الّتي أضرّت كثيرا بقطاع الفلاحة في هذين البلدين، وعلى العموم فقد استفادت كل من مصر والجزائر العديد من الدروس التي من الممكن أن تدفع الدّولتان لأن تصبحا من أكبر الدول المنتجة لكثير من السّلع الغذائية في المستقبل، وهذا ليس أمرا صعبا نظرا لما يملكه البلدان من ثروات طبيعية وبشرية كبيرة .

الإشكالية الرّئيسة

ممّا سبق يمكن أن نطرح الإشكالية الآتية : بالنّظر إلى التّداعيات الكبيرة التي نجمت عن الحرب الروسية الأوكرانية على مسألة الأمن الغذائي العالمي هل يمكن القول بأنّ الجزائر ومصر كانتا من أكثر الدول تضرّرا من حيث أمنها الغذائي من جراء هذه الحرب ؟

الأسئلة الفرعية

– هل يمكن القول بأنّ الحرب الروسية الأوكرانية دفعت الكثير من دول العالم (خاصة الدول المستوردة) للتّفكير بطريقة جادة لتعزيز أمنها الغذائي والبحث عن حلول جذرية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي في بلدانها.

– لماذا كانت الجزائر ومصر من أكثر دول العالم تضرّرا في أمنها الغذائي بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية رغم ما يمتلكانه من موارد مختلفة؟.

– هل بإمكان الجزائر ومصر تجاوز وتخطّي هذه الأزمة بالنّظر إلى تنوع الموارد الطبيعية التي هي بحوزة البلدين؟ .

المناهج المستخدمة

كما هو معلوم منهجيا فإنّ ضرورة الاستقصاء العلمي الرّصين تقتضي منّا الاستعانة بمجموعة من المناهج العلمية والبّحثية التي لا بد منها لاكتناه مجموعة من الحقائق بخصوص الإشكالات التي طرحتها الحرب الروسية الأوكرانية منذ اندلاعها ، وعليه فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج البحثية الآتية :

1– منهج دراسة الحالة: والذي حاولنا من خلاله تسليط الضّوء على دراسة بعض تطوّرات الأمن الغذائي في العالم العربي (مصر والجزائر) بسبب الحرب التي نشبت بين أهم دولتين في القارة الأوروبية وهي روسيا وأوكرانيا والتي تربطهما علاقة وطيدة بدول العالم العربي خاصّة في مجال التّبادلات الاقتصادية والتّجارية والعسكرية .

2– المنهج الاحصائي: والّذي حاولنا من خلاله أن نعطي أرقاما دقيقة حول كمية المواد المستوردة من روسيا وأوكرانيا، واحصاء أكثر المواد الغذائية التي حصلت فيها ندرة شديدة في العالم بصفة عامة وفي الجزائر ومصر بصفة خاصة نتيجة الحرب الدّائرة بين روسيا وأوكرانيا . والسبب في اعتمادنا هذا المنهج هو أن هذه الدراسة

اعتمدنا فيها على كثير من الاحصاءات والأرقام التي تمّ من خلالها تقييم مدى تأثر هذين البلدين بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أمنهما الغذائي :

إنّ الإجابة عن الإشكالية الرّئيسة السّابقة والأسئلة الجزئية المتفرّعة عنها يحتّم علينا تقسيم البّحث إلى عدّة محاور أساسية أو لنقل ثلاثة محاور أساسية ، حيث خصّصنا المحور الأول للحديث عن أسباب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، بينما تطرّقنا في المحور الثاني إلى مدى تضرّر الأمن الغذائي العالمي بالحرب الروسية الأوكرانية، ثمّ ختمنا البحث بالحديث عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي بكل من مصر والجزائر مع تقديم حوصلة عامة وخلاصة شاملة عن كل هذه النّقاط المذكورة آنفا.

أوّلا : دوافع الحرب الروسية الأوكرانية ومدى انعكاسها على الأمن الغذائي العالمي

لم تكن الحرب بين روسيا وأوكرانيا وليدة الصُّدفة بل هي نتاج خلافات قديمة بين البلدين ، حيث لعبت عدّة أطراف دولية أخرى دورا كبيرا في تأجيج الخلاف بينهما ممّا جعل روسيا تضيق ذرعا من سلوكيات بعض الدول تجاه مصالحها في المنقطة، ومن ثمّ فقد وجّهت روسيا عدّة تحذيرات لأوكرانيا خاصة بعد إبداء أوكرانيا لرغبتها الشّديدة في الانضمام إلى حلف الناتو الحليف القوي للولايات المتّحدة الأمريكية، ونظرا لعدم استجابة أوكرانيا– بسبب ضغط خارجي عليها– لتحذيرات روسيا بشأن ملف انضمامها إلى حلف الناتو الّذي يعدّ العدو التّقليدي لروسيا الاتّحادية فلم يعد أمام روسيا إلاّ تبنّي خيار الحرب على أوكرانيا لحسم الخلافات التي طال أمدّها بين البلدين، ولمنع تمدّد حلف الناتو الّذي بات يهدّد مصالح روسيا مثلما كان يهدّدها تماما خلال الحرب الباردة .

وفيما يلي نورد باختصار أهم و أبرز الأسباب التي أدّت إلى اشتعال الحرب بين روسيا وأوكرانيا :

1. الأسباب السياسية

1– من بين الأسباب التي أشعلت فتيل الحرب بين روسيا وأوكرانيا لاسيّما بعد تشكّل حكومة جديدة ، هي تعهّد هذه الأخيرة بتعزيز التّقارب بين أوكرانيا والاتحاد السوفياتي وبين كذلك أوكرانيا والناتو[1] ، وهذا التّقارب بالذّات أثار حفيظة روسيا وجعلها تبدي قلقا كبير بخصوص هذا التّقارب الذي هو في الأساس لا يخدم مصالحها أمام الدول المنافسة لها في المنطقة .

ولا يخفى أنّ روسيا أبدت تخوّفها من تمدّد الناتو نحو الشّرق حيث جاء على لسان فلاديمير بوتين بأنّ حلف الناتو هو منظّمة سياسية عسكرية دفاعية وليست منظّمة أممية، وتحرّكها نحو الشّرق في أوروبا ليس محايدا –أي ليس عفويا بل هو مقصود ومحدّد مسبقا لتحقيق أهداف معيّنة– بل هو موجها ضد أحد ما [2]، ولذلك فقد أخطأ الغرب في الاعتقاد بأنّ روسيا يمكن أن تكون راضية عن انضمام أوكرانيا في المؤسّسات الغربية ومنها حلف الناتو[3]، لأنها تدرك تماما أن ذلك سيقلّص من دورها وتأثيرها في المنطقة ، كما أنّ ذلك قد يفضي إلى مزيد من الضّعف لدولة روسيا في مقابل زيادة نفوذ وقوّة الدول الغربية المنافسة لروسيا ، وهذا الّذي

جعل روسيا تتحرّك مبكرا وتقطع الطريق على الدول الغربية بخصوص ضم أوكرانيا لحلف الناتو الذي يعد أكبر عدو لدولة روسيا الاتحادية في الماضي والحاضر .

وفي سياق آخر يرى بعض المحلّلين السياسيين أنّ الصّراع بين روسيا وأوكرانيا هو صراع جيو-سياسي بين القوى الغربية وروسيا الاتحادية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ولهذا فقد اتّهمت روسيا سنة 2020حلف الناتو أنّه انتهك اتفاقا تمّ التّواصل إليه قبل تفكّك الاتحاد السوفياتي ،والّذي يتضمن عدم توسع الناتو شرقا خارج حدود ألمانيا الشّرقية، وهذا ما أكّده وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "جيمس بيكر" للزّعيم السّوفياتي السّابق "ميخائيل غورباتشوف" أنّ الناتو لن يفعل ذلك [4].

2- عدم تعاطي الغرب بطريقة إيجابية وفعّالة مع تخوفات روسيا الأمنية وعلى رأسها تمدد حلف الشمال الأطلسي "الناتو" نحو حدودها الغربية لاسيما بعد التعهدات التي قدمت لروسيا بعدم توسع الحلف شرقا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، ومن ثم فقد لمست روسيا تلاعب وشيطنة الغلاب تجاه هذه القضية البالغة الأهمية ، وحينها أدركت أنّ الغرب يريد احتواء روسيا والسيطرة عليها بشكل تدريجي، ولذلك لقد حمّل الواقعي (أحد مفكري النظرية الواقعية) جون ميرشايمر الغرب المسؤولية الكاملة لنشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا، ولذلك لا ينبغي التفاجؤ من الإجراءات والتدابير التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لكونه أصبح يهدّدها مصالحها الاستراتيجية[5]. ومن تلك الإجراءات سعيه إلى إقالة الحكومة الجديدة الموالية للغرب وحلف الناتو[6].

3- التّحول السياسي والثقافي في أوكرانيا حيث اختارت هذه الأخيرة اللغة الأوكرانية كلغة رسمية لها في البلاد ، كما قامت بتغيير الأسماء الرّوسية للعديد من المدن كما فعت العديد من الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي[7]، كل هذا جعل الطّرف الروسي يشعر بفقدان نفوذه في أوكرانيا، كما جعله يبدي تخوّفه من فقدان مصالحه الاستراتيجية في أوكرانيا التي بدأت تغير كثير من ملامح النّظام السياسي التي تتماشى ومصالح الدول الغربية على رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وقد نتج عن ذلك تشنّج العلاقات بين روسيا وأوكرانيا ، حيث تطوّرت الخلافات بينهما إلى حد انقطعت فيه كل سبل التواصل والتفاهم بينهما .

4 تعتبر روسيا ممثلة في رئيسها فلاديمير بوتين أنّ روسيا واوكرانيا شعب واحد غير قابل للانقسام ، ولهذا فقد ضغط بوتين في عام 2013 على فيكتور يانوكوفيتش الزّعيم الأوكراني الموالي لروسيا حتى لا يوقع اتفاقا مع الاتّحاد الاوروبي ممّا أدّى إلى حدوث احتجاجات أطاحت في الأخير بذلك الرّئيس في السّنة الموالية أي سنة 2014 [8]، وقد فهمت روسيا أنّ أطرافا خارجية تريد تحييد أوكرانيا عن روسيا وضمّها للحلف المناوئ للسياسات الخارجية الرّوسية .

5- تعزيز مكانة روسيا الدّولية، حيث أكّد في هذا الصّدد الرّئيس فلاديمير بوتين أنّ هدف روسيا ضد أوكرانيا ليس ضم هذه الأخيرة إلى روسيا وإنّما تغيير منظومة ما بعد الحرب الباردة في أوروبا ، وهي المنظومة التي أقصت روسيا من المشاركة في اتخاذ القرارات في شؤون أوروبا ، وإذا نجح في إبقاء أوكرانيا وجورجيا

ومولدوفا خارج حلف الناتو وإبعاد الصواريخ متوسطة المدى خارج شرق أوروبا فإنّه بذلك يعتقد بأنّه أصلح جزءا من الضّرر الّذي لحق بروسيا بعد الحرب الباردة[9] .

ومن غير المنطقي أن ترضى روسيا بإقصائها وإبعادها عن مسرح العلاقات الدّولية وهندسة القرارات الدّولية والإقليمية ، ولأجل ذلك فهي تبذل كل ما في وسعها لإثبات قدراتها العسكرية والدبلوماسية والسياسية ولو تطلّب الأمر القفز على المواثيق والقرارات الدّولية التي تقضي بعدم أحقيّة روسيا في ضم أوكرانيا لأراضيها وإخضاعها لسيادتها .

2. الأسباب العسكرية

من بين الأسباب التي أشعلت فتيل الحرب بين كل من روسيا وأوكرانيا هي سعي هذه الأخيرة إلى امتلاك السّلاح النووي ، حيث أعلن الرئيس الأوكراني قبيل اشتعال الحرب بين بلده وروسيا عزم أوكرانيا وإبداء نيتها في تصنيع الأسلحة النووية ، وفي هذا الجانب ترى روسيا أنّ امتلاك أوكرانيا للأسلحة النووية مسألة وقت فقط، لاسيّما في ظل الدّعم الغرب لها في هذا المجال، فأوكرانيا لا تزال تملك التّكنولوجية النووية منذ عهد الاتحاد السوفياتي[10]، وقد أعلنت روسيا أنّ هدفها من غزو أوكرانيا هو إسقاط النّظام القائم ونزع سلاح أوكرانيا[11]الّذي أصبح بطبيعة الحال يشكّل خطرا على الأمن القومي الرُّوسي.

وممّا أثار استفزاز روسيا وحرّضها على غزو أوكرانيا كرد فعل على التّهديدات العسكرية التي تقودها الولايات المتّحدة الأمريكية هو توقيع أوكرانيا اتفاقية شراكة ودفاع استراتيجي مع الولايات المتّحدة الأمريكية في بداية سبتمبر 2021 والغرض منها إدخال أوكرانيا أكثر فأكثر في دائرة النّشاط العسكري الأمريكي ، والقصد من ذلك هو عرقلة روسيا في مشروعها التّوسعي وإضعاف قوّتها الإقليمية التي باتت تتصاعد يوما بعد يوم ، فهذه إذن خطوة استباقية من الجانب الأمريكي لمنع تمدّد روسيا في المنطقة لأنّ ذلك سيفضي إلى إضعاف مصالح الولايات المتّحدة الأمريكية في مقابل زيادة الهيمنة الرُّوسية على المنطقة ، وهذا ما جعل الولايات المتّحدة الأمريكية تدرس كل الاحتمالات وتضع العديد من السيناريوهات في حالة سيطرة روسيا بشكل كلّي على أوكرانيا أو بعض الأقاليم التّابعة لأوكرانيا .

وبهذا يفهم أنّ الصّراع بين الولايات المتّحدة الإمريكية هو صراع متجدّد فما تكاد تخبو نيران الحرب الباردة بينهما إلاّ واشتعلت من جديد ؛ فالعداوة بينهما لا تزال قائمة لكون كل واحد منهما يريد أن يثبت أهليته وقدرته على إدارة الأزمات الدولية والإقليمية .

3. الأسباب الاقتصادية

من أهم دوافع وأسباب غزو روسيا لأوكرانيا هي الدوافع الاقتصادية والمتمثلة أساسا في الحصول على أكبر عدد ممكن من الثروات الأوكرانية الضخمة ، وحسب" فلوديمير أوميليان " وزير البنية التّحتية السّابق لأوكرانيا، والّذي التحق بالجيش الأوكراني بعد الغزو الروسي في 24 فبراير 2022 بأنّ روسيا إلى السّيطرة الكاملة على بلاده وثرواتها الطّبيعية ، لقد كانت أوكرانيا من أكبر مصدري المنتجات الزّراعية في العالم ،

وكانت تنتشر بها أكبر الشّركات العاملة في هذا المجال بما في ذلك الشّركات الأمريكية ، ويضيف قائلا :"إنّ حلم بوتين وروسيا لا يتوقف فقط عند إحياء الإمبراطورية الرّوسية او الاتحاد الرّوسي أو الاتحاد السوفياتي بل يتعدى ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية استراتيجية وهي السيطرة على الأراضي في شرق أوكرانيا والتي من شأنها أن تحقق عوائد اقتصادية ومالية هامة لروسيا بحكم تمتع تلك الأراضي بثروات طبيعية هائلة وبخاصة الثروات المعدنية" [13].

وفضلا عما سبق فإنّ أوكرانيا تزخر بواحد من أكبر احتياطات العالم من التيتانيوم وخام الحديد وحقول الليثيوم غير المنقب فيها فضلا عن الرواسب الضخمة من الفحم وتبلغ قيمتها مجتمعة عشرات التريليونات من الجنيهات الإسترلينية ، وفي هذا الصّدد حاولت روسيا من البداية التّوسع نحو الشرق الأوكراني بهدف السيطرة على تلك الثروات الموجودة في الشّرق الأوكراني ، كما سعت روسيا إلى الحصول على كميات كبيرة من موارد الطّاقة والرواسب المعدنية التي تستخدم في تصنيع كل شيء له قيمة مثلّ أجزاء الطائرات والهواتف الذّكية . وقد استطاعت روسيا ان تستولي على 11% من الرواسب النفطية الأوكرانية ، و20% من رواسب الغاز الطبيعي ، و42 %من فلزاتها ، 33% من رواسبها الأرضية النادرة والمعادن الحيوية الأخرى بما فيها الليثيوم[14] .

وعليه يظهر أنّ الدوافع الاقتصادية و الطاقوية كانت هي الأخرى دافعا قويّا من أجل غزو روسيا لأوكرانيا بل تعد محركا أساسيا للاقتصاد الروسي الذي شهد في الآونة الأخيرة العديد من العقوبات الاقتصادية التي فرضها عليها المجتمع الدولي أو بالأحرى الولايات المتّحدة الأمريكية ، وبذلك استطاعت الولايات المتّحدة الأمريكية أن تجد متنفسا حقيقيا للأزمة الاقتصادية التي فرضت عليها بسبب الحصار الاقتصادي الذي تعرّضت له في السّنوات الأخيرة بسبب سياساتها التوسعية .

رغم تعدّد دوافع الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلاّ أنّ تكلفة هذه الحرب كانت باهظة جدا على الأمن الغذائي العالمي ، حيث بمجرّد الإعلان الرسمي عن قيام الحرب بين هذين البلدين بدأت العديد من المشاكل الاقتصادية تظهر في كثير من الدول وبخاصة في الدول الأوروبية لكونها تربطهما مصالح استراتيجية مع هذين البلدين ولقربها الجغرافي من هذين البلدين ، ونفس الشيء بالنسبة للدول الإفريقية والدول العربية وحتّى بعض الدول الآسيوية فقد تضرّرت جميعا من هذه الحرب ، ووجدت أغلب دول العالم صعوبة كبيرة في تموين السوق المحلية بالبضائع الأوكرانية والروسية ، وهو ما جعل العالم يدّق ناقوس الخطر بخصوص الأمن الطاقوي والأمن الغذائي على وجه الخصوص بما في ذلك الجزائر ومصر.

ثانيا : تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي

لا يخفى على كل من يتابع تطوّرات الأمن الغذائي العالمي وتحدياته كيف انهارت بشكل ملفت القدرة الشّرائية للمواطنين في أغلب بلدان العالم بما في ذلك الدول المتقدمة ، حيث لم تتعافى شعوب العالم من آثار وتداعيات أزمة كوفيد 19 "كورونا" بشكل نهائي ، وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة

تراجع الانتاج والتصنيع في أغلب دول العالم وتضرر وتيرة التبادل التّجاري بين دول العالم إلاّ وبدّدت الحرب الروسية الأوكرانية آمال تعافي الاقتصاد العالمي مثلما كان عليه قبل أزمة كوفيد 19، حيث لم تسلم دولة من دول العالم من آثار وتداعيات هذه الحرب التي من المرجح أنّها ستترك الكثير من الأضرار على الاقتصاد العالمي أو الأمن الغذائي العالمي نتيجة تذبذب الإمدادات الطاقوية للدول المصّنعة ، وبسبب تراجع القدرة الانتاجية للعديد من الدول التي لها دور كبير في إمداد السوق العالمية بالمواد الاستهلاكية التي يكثر الطلب عليها .

وتأتي تهديدات الأمن الغذائي العالمي نتيجة إدارة الحرب الرُّوسية الأوكرانية وليس من حيث كميات الغذاء ، فروسيا مثلا قد قامت بتقييد صادراتها من الحبوب منذ اندلاع الحرب مما ساعد بشكل كبير على ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية ، كما أنّ القيود التي فرضتها الحرب على صادرات أوكرانيا من الزيوت والحبوب أدّت إلى لنفس النتيجة أيضا ، ولم تتوقف التّهديدات على هذه الجانب فقط من خلال أداء – أو سلوك– طرفي الأزمة ، ولكن أطرافا أخرى فاعلة في انتاج وتجارة الغذاء اتخذت تدابير واجراءات من شأنها أن تؤدّي إلى اضطراب وخلخلة معادلة الأمن الغذائي العالمي كقيام دولة الهند بحظر صادراتها من القمح وتخفيض تصدير مادة الأرز ، وفي ذات السّياق رفضت الصين تلبية مطالب الاتحاد الأوروبي بالإفراج عن جزء من احتياطاتها من الجبوب من أجل إعادة استقرار أسعار الحبوب في السوق العالمية [15].

وحسب الباحثة ندى الملاّح البستاني فإنّه في ظل الحرب الرّوسية الأوكرانية سينعكس ذلك سلبا على أسعار المواد الغذائية وزعزعة استقرار الأسواق العالمية مما قد يؤدي إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمي والتي تصاعدت في الأساس منذ بداية جائحة كوفيد–19، وتعد أوكرانيا من أكبر المتضرّرين من هذه الحرب ، فحسب نظام الرّصد التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" اتجاها متدهورا في الأمن الغذائي لاسيما في المناطق الأوكرانية التي تشتد فيها الحرب مع روسيا ، فثمّة زهاء 27% من المقاطعات الأوكرانية التي تشهد غالب العمليات العسكرية منذ بداية الحرب ، وتواجه تلك المقاطعات انعدام الأمن الغذائي، ومن المتوقع كذلك في حالة استمرار الحرب أن يزداد الضّغط بشكل مطرّد بخصوص توفّر الغذاء، كما أنّه هناك مخاوف بشأن التّخلي عن الأراضي الزّراعية وتعذر فرص الوصول إليها بسبب الأضرار الناتجة عن الحرب[16]

وممّا يدل على خطورة الحرب الرُّوسية الأوكرانية على توفير الأمن الغذائي العالمي هو أنّ هذه الحرب قد تسبّبت في حدوث شلل بحركة تجارة الحبوب في البحر الأسود، وفي حركة الملاحة الجوية بدولتي الصّراع –أي بين كل من روسيا وأوكرانيا–، ولا يخفى أنّ هاتين الدولتين تعدّان مصدران رئيسيان لمختلف المنتجات الزّراعية –وبخاصة القمح والحبوب– ، ومن ثمّ فكل منهما لها دورا كبيرا في إمداد السوق العالمية بالمواد الغذائية . وفي هذا الصدد ذكر تقرير لمؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتّنمية "الأونكتاد" أنّ هاتين الدّولتين تستحوذان على 53% من التجارة العالمية من زيت عبّاد الشمس والبذور ، وما نسبته 27% من القمح

، و23% من الشّعير ، و16% من اللفت ، و14% من الذّرة ، كما تحتل أوكرانيا –حسب ذات التقرير– المرتبة الرابعة عالميا في تصدير القمح ، وقد نتج عن هذه الحرب توقف الصادرات الأوكرانية والرّوسية في هذه المنتوجات الآنفة الذكر ، حيث تكدّست في صوامع ميناء أوديسا الأوكراني ما يقارب 20 مليون طن من القمح الجاهز للتّصدير[17] .

وهو ما أدّى إلى صعوبة حصول العديد من الدول ، وهذا بدوره أدى نفاذ مخزون العديد من الدول من مادة القمح بسبب توقّف تصديره من طرف كل من روسيا وأوكرانيا الأمر الذي أدّى زيادة أسعار هذه المواد وزيادة تخوف الدول من فرضية عدم الحصول مرة أخرى على هذه المواد الأساسية أو الاستفادة منها بدرجة أقل ممّا كانت عليه قبل هذه الحرب .

ومن المؤكّد أنّه في حالة استمرار الحرب وتفاقمها فسوف تتفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمي ممّا سيشكّل تحديّا صعبا لكثير من بلدان العالم ،ولاسيّما تلك التي تعتمد على الواردات الغذائية –أي تعتمد على تأمين غذائها من الخارج– مثل بلدان الشّرق الأوسط ودول شمال إفريقيا ، وفي الوقت نفسه أنّ هذه الحرب جاءت في وقت صعب بالنسبة لأسواق الغذاء العالمية ، حيث كانت فيه أسعار المواد الغذائية مرتفعة بسبب الاضطرابات في سلسلة التّوريد الناجمة عن جائحة فيروس كورونا وزيادة الطّلب على المواد الغذائية وضعف المحاصيل الغذائية في بعض الدول، ولهذا فقد تفاقمت وضعية الأمن الغذائي العالمي أكثر عقب الحرب الرُّوسية الأوكرانية في وقت وجيز من بداية هذه الحرب[18].

وقد يكـون للعمليات العسكرية بين روسيا وأوكرانيا عواقب قصيرة أو طـويلة الأمد على أوكرانيا بخصوص قدرتها على نقل المنتجات الزّراعية داخل أو خارج حدودها ، وما زاد الأمر سوءا هو تدمير العديد من كثير من المرافق والسكك الحديدية ، كما تمّ إغلاق جميع موانئ البحر الأسود ممّا تسبّب في حدوث اضطراب حركة نقل المنتجات الغذائية الأوكرانية إلى بقية دول العالم مما جعل تكاليف جعل تكاليف تأمين نقل المواد الغذائية ترتفع الأمر الّذي أفضى إلى ارتفاع اسعار الواردات الغذائية [19]، وهو ما أدّى كذلك إلى عدم تمكّن كثير من الدول من الحصول على احتياجاتها من هذه السّلع والمواد الأساسية، ولا شكّ أنّ تعطّل الصّادرات من منطقة البحر الأسود وارتفاع الأسعر يزيدان زعزعة الأمن الغذائي خاصة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذا جنوب الصحراء الكبرى[20] .

وفي الجملة يمكن تلخيص أهم تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي بشكل عام في النقاط الآتية:

1– **ارتفاع متواصل في أسعار المواد الغذائية:** وفي هذا الصدد ذكر تقرير صدر عن البنك الدولي في فبراير مطلع العام الجاري (2023) استمرار ارتفاع تضخّم أسعار الغذاء المحليّة في مختلف انحاء العالم ، حيث أشار التقرير عن تضخم أسعار المواد الغذائية ، ممّا أدّى إلى ارتفاع معدّلات التّضخم في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تقريبا ، مع تسجيل ارتفاع الأسعار بأكثر من 5% في83,3% ,من البلدان منخفضة

الدخل ، و90,2% من الشّريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل ، و91% من الشّريحة العليا من البلدان متوسطة الدّخل، ما أدّى ان تشهد غالبيتها معدّلات ضخمة مرتفعة نسبيا ، حيث عزا التّقرير استمرار ارتفاع معدلات التّضخم إلى استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها في سلاسل الإمداد العالمية [21].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ارتفعت بالموازاة مع ذلك أسعار شحن السّلع الجافة مثل الحبوب في منطقة البحر الأسود بنحو60% منذ غزو روسيا لأوكرانيا مع تزايد المسافات بين الدول المصدّرة والمستوردة ، وكذلك فترات وتكاليف الشّحن التي زيادة ملحوظة منذ بداية وباء كورونا في أواخر سنة 2020 ممّا ساعد على ارتفاع أسعار الحبوب وزيادة أسعار السّلع الغذائية الاستهلاكية ، وما يزيد الأمر خطورة على الأمن الغذائي العالمي هو تصدّر كل من روسيا وأوكرانيا لإنتاج وتصدير السّلع الزّراعية والغذائية على مستوى العالم ، حيث يهيمنان تقريبا على نسبة كبيرة من المواد الزّراعية الغذائية الواسعة الاستهلاك [22]، وهذا يعني أنّ استمرار الحرب بين هذين البلدين قد يجعل العالم يشهد أزمة غذائية منقطعة النظير وأشد خطورة خاصة على الدول الضّعيفة او الدول التي تشهد وضعا اقتصاديا حرجا .

2- **تدنّي القدرة الشرائية للمواطنين لاسيّما في ظل الدول ذات الدّخل الضّعيف:** لقد شهدت أغلب دول العالم بما في ذلك الدول الأوروبية تراجع محسوس في القدرة الشّرائية للمواطنين بسبب زيادة أسعار تكاليف الانتاج ، وبسبب زيادة أسعار المواد الأساسية ممّا جعل فئات كثيرة من الناس غير قادرة على تلبية حاجاتها الأساسية من المواد الغذائية فضلا عن عجز كثير من العائلات على الاستمرار في تقديم الدّعم الكافي لأبنائها من الرّعاية الاجتماعية والصّحية المستدامة.

3-**تباطؤ النمو العالمي وانكماش الناتج المحلي:** حيث تشير التّنبؤات إلى تباطؤ الناتج المحلي من 6% في ظل جائحة كورونا سنة 2021 إلى 3,2% في ظل الحرب الرّوسية الأوكرانية ثم 2,7% سنة 2023 مع استمرار هذه الحرب ، ويرجع ذلك إلى التّباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات العالمية –وبخاصة اقتصاد الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية- كما انكمش الناتج المحلّي الاجمالي للولايات المتّحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2022، ونفس الشّيء حصل مع الدول الاتحاد الأوروبي حيث شهد هذا الأخير كذلك انكماش اقتصادي في النصف الثاني من نفس السنة أي سنة 2022 وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار الطاقة بصفة عامة ، وقد نتج عن ذلك ارتفاع التّضخم العالمي من 4,7% سنة 2021 إلى 8,8% سنة 2022 أي خلال الحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا، وهذا تحدّي آخر يُضاف إلى بقية تحديّات الأمن الغذائي العالمي التي قد تعقّد حلحلة هذه المشكلات بشكل أصعب .

4- **صعوبة نقل السّلع والبضائع في الأسواق العالمية:** كما هو معلوم فقد تسبّبت الحرب الرُّوسية الاوكرانية في العديد من الأزمات الواسعة النطاق (أزمات عالمية)سواء على المستوى الكلّي أو الجزئي ، ومن أهم وأبرز القطاعات المتأثرة بتداعيات هذه الحرب قطاع النقل والشّحن البحري ، حيث فاقمت الأزمة الأوكرانية من اضطرابات سلاسل التوريد التي كانت في مرحلة التعافي من تداعيات الأزمة الصحية العالمية "جائحة

كورونا" وهو ما أدّى إلى حدوث حالة من عدم الانتظام في أحوال الشّحن العالمي بسبب ارتفاع أسعار الشّحن بشكل غير مسبوق نظرا لارتفاع أسعار الحاويات والوقود وتعليق شركات الخدمات اللوجستية عن أدائها لمهامها ، وبسبب كذلك تعطيل حركة التّجارة مع روسيا وأوكرانيا الدولتان الفاعلتان في سوق الطاقة والغذاء ، فضلا عن تعرّض العديد من السفن إلى القصف خلال الحرب ، كل أدّى إلى حدوث العديد من الاختلالات والاضطرابات في حركة نقل البضائع العالمية ممّا عقّد من أزمة الغذاء العالمية بشكل متفاوت بين الدول .

5- **زيادة عدد حالات المجاعة العالمية:** ومن الأسباب التي أدّت إلى زيادة عدد حالات المجاعة العالمية –وبخاصة في الدول الفقيرة الدول الإفريقية التي تشهد العديد الأزمات من السياسية والاقتصادية والأمنية – قطع الإمدادات من موانئ أوكرانيا التي كانت تصدر كميات كبيرة من الحبوب والقمح والذرو والزيوت النباتية". وفي أثناء الحرب الروسية الأوكرانية انهارت الصادرات الأوكرانية ممّا أدّى إلى ارتفاع الأسعار ، وفي هذا الصّدد صرّحت وزيرة الخارجية الألمانية **'انالينا بيربوك'** في اجتماع لوزراء الخارجية بالأمم المتّحدة بأنّ روسيا تقود الحرب بسلاح قوي ورهيب هو الجوع والحرمان بإغلاقها الموانئ الأوكرانية وتدمير الشّوارع والسكك الحديدية ، فروسيا –حسبها– تشن حرب حبوب ما ولّد أزمة غذائي عالمية ممّا هدّد الملايين من سكان العالم بالجوع والمجاعة وبخاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا .

وبلا شكّ ستكون الدول التي تعتمد على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا أكثر تضرّرا من تبعات هذه الحرب، وستواجه خطر المجاعة أكثر من غيرها نظرا لفقدان مصادر القمح وصعوبة إيجاد بدائل عنها أي عن روسيا وأوكرانيا ، وفي هذا الشأنّ أبدت "كورين فلايشر" المديرة الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي بمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا تخوّفها بشأن مستقبل الأمن الغذائي في هاتين المنطقتين بقولها :" نحن قلقون للغاية بشأن ملايين الأشخاص في هذه المنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) الّذين يكافحون بالفعل للحصول على ما يكفيهم من الغذاء نتيجة لعدّة عوامل خطيرة اجتمعت معا ، كالنزاعات والتّغير المناخي والأزمة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، الآن وصلت قدرة الناس لمرحلة حرجة ، وستؤثر هذه الأزمة على كل منزل في هذه المنطقة ، لا يوجد أحد بمنأى عن هذا"[26] .

وبالفعل قد تضرّرت دول الشّرق الأوسط وأغلب الدول الإفريقية من تبعات الحرب الروسية الأوكرانية ، وخاصة فيما تعلّق بتوفير الغذاء والحاجات الضرورية التي تحقّق الامن الغذائي المستدام في تلك الدول ، ولذلك فمن الصّعب جدا على الدول الفقيرة أن تحقق أمنها الغذائي على الأقل في السنوات القليلة القادمة بسبب التّراجع الاقتصادي الذي تسببت فيه هذه الحرب التي أخذت تتصاعد تداعيتها لتشمل جميع القطاعات الأساسية .

والخلاصة أنّ أكثر من تضرر من الحرب الروسية الاوكرانية وتبعاتها على الأمن الغذائي هي الدول الفقيرة ذات الدّخل الضّعيف وكذا الدول التي تشهد اضطرابات أمنية وقلاقل سياسية أو انقلابات عسكرية أو التي هي محاصرة اقتصاديا بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من المؤسّسات والهيئات الدّولية ،

وكذلك الدول التي لم تكن لديها مخطّطات اقتصادية مدروسة بدقّة و بعيدة الأمد، في حين أنّ الدول التي لديها اقتصاد قوّي ولها مخطّطات اقتصادية ناجعة ومتنوّعة كان تأثّرها من تبعات هذه الحرب على الأمن الغذائي أقل من الدول التي تفتقر إلى نظرة اقتصادية شمولية وغياب التخطيط الاستراتيجي للمستقبل .

ثالثا : مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الجزائر ومصر

تعد دولتي مصر والجزائر من أكبر الدول الإفريقية مساحة وكثافة سكانية ، وهما كذلك من أكبر الدول التي تستورد مادة القمح من الخارج لتأمين حاجاتها الغذائية نظرا لكثرة الطّلب على هذه المادة ، إلى جانب البقوليات والحبوب التي تدخل ضمن الغذاء الأساسي في هاتين الدولتين ، ولذلك حريٌّ بنا معرفة الأضرار أو التّداعيات التي نجمت عن الحرب الرُّوسية الأوكرانية وعلى الأمن الغذائي بكل من مصر والجزائر، وهذا من شأنه أن يضعنا أمام حقيقة وواقع الأمن الغذائي في العالم العربي وبالجزائر ومصر على وجه الخصوص .

1. تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائي المصري

1.1 – الآثار السلبية : تعد مصر دولة ذات كثافة سكانية هي الأولى في العالم العربي ، وهذا في الحقيقة يعدُّ نقطة قوّة للنظام المصري لو هيّئت كل الظروف الموائمة للإقلاع الاقتصادي والتّنموي في مصر ، ومن المعلوم أنّ مصر تعد كذلك أكبر مستهلك للقمح في العالم ، فهي تعتمد على القمح بشكل كبير لتحقيق أمنها الغذائي ، ونظرا لعدم قدرة مصر لتحقيق اكتفاءها الذاتي من مادة القمح وبقيّة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب فقد تضّررت بشكل كبير من تداعيات الحروب الروسية الأوكرانية نظرا لتذبذب عملية التّصدير بين مصر وهذين البلدين اللّذين يعدّان كما مرّ معنا من أكبر الدول المصّدرة لمادة القمح وكذا الحبوب على مستوى العالم .

ومن أكثر القطاعات الحيوية تضررا من الحرب الروسية الأوكرانية بدولة مصر هو قطاع الزّراعة، حيث يواجه هذا القطاع في مصر العديد من التّحديات منها التّزايد المستمر للسّكان والذي يقدّر بنحو 102.22 مليون نسمة سنة 2022، ومن ثمّ فإنّ التّزايد المستمر يحتاج إلى المزيد من الخدمات وحسن استغلال الموارد المتاحة لمواجهة المتطلبات المتزايدة . وفي ذات السياق تعد مصر من أكثر الدول المستوردة لمحصول القمح من روسيا وأوكرانيا ، ويعد من المحاصيل المهمّة لكونه يدخل في انتاج الكثير من المواد الاستهلاكية على غرار الخبز الذي يمثل منتجا أساسيا في غذاء وقوت المصريين ، وقد بلغت نسبة الاعتماد على الخارج في تأمين القمح نحو 45,4% سنة 2014 ظلّت النسبة في الارتفاع لتقدّر سنة 2020 قرابة 59% وهي نسبة مرتفعة للغاية ، ولهذا فإنّ اعتماد مصر على تأمين غذائها من الخارج وبخاصة مادة القمح يجعلها في مرمى نيران التّغيرات والأحداث العالمية المتلاحقة (كالحروب والنزاعات الدولية)، وتجعلها شديدة التأثر وأكثر عرضة للأزمات لتأثرها بالأوضاع الخارجية وخاصة في الدول التي يتم الاستيراد منها على غرار روسيا وأوكرانيا .

ومن الجدير بالذّكر أنّ مصر تستورد احتياجاتها من القمح من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا وأوكرانيا واستراليا ورومانيا والأرجنتين وغيرها من الدول ، وبخصوص روسيا فقد بلغ حجم الواردات من

روسيا زهاء 4057.02 ألف طن 2014 لتقدّر نسبة الواردات من روسيا من مادة القمح على وجه الخصوص ما مقداره 50%، كما بلغ حجم الواردات القمحية من روسيا خلال سنتي 2019و 2020 ما بين 42 و46%، وهذا يدل أن الأمن الغذائي في مصر أصبح يشهد العديد من التحديات ، منها البحث عن مصادر بديلة لتأمين غذائها، وهذا بلا شك يحتاج إلى وقت ومشقّة ، كما أنّه قد يشكّل خطرا على أمنها القومي وعلى سيادتها واستقرارها ، فهذه الدّولة مستهدفة في الأساس من القوى الكبرى لما تحتله من مكانة بارزة على المستوى الإقليمي والعالمي .

ومع توقف واردات القمح من روسيا وأوكرانيا بسبب الحرب الدائرة بينهما، زاد سعر الدقيق بمصر بنسبة 22% وهو ما انعكس على أسعار المنتجات المعتمدة على الدّقيق ، كما تسبّب تعطّل وتأخر استيراد مادتي الذّرة وفول الصويا كأبرز مكوّنات الأعلاف اللازمة لتغذية المواشي والدواجن والمزارع السّمكية في ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن والبيض ، كما توقّفت العديد من المصانع ترقّبا لمسار الزيادات السعرية في الخدمات ، ولذلك فقد عانت مصر من ارتفاع الأسعار بسبب هذه الحرب لاسيّما أسعار المواد الغذائية والحبوب ، مع تزايد المخاوف من نقص بعضها بسبب تراجع المعروض عالميا ، وقد أدّى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 10% في فبراير 2022 [29].

ومن شأن هذه التّطورات أن تضع دولة مصر أمام خيارات صعبة ، فإمّا أن تلجأ إلى ضخ اعتمادات إضافية للميزانية بملايين الدولارات لدعم المواد الأساسية التي ستتأثر بارتفاع الأسعار، أو المضي في نهج سياسات رفع الدّعم التدريجي عن المواد الأساسية وبدرجات متفاوتة [30]، وكلاهما صعب بسبب العجز الذي تشهده مصر في الموازنة العامة من جهة ، وبسبب كثرة الفقراء في مصر الذين سيتضرّرون بشكل كبير نتيجة رفع الدّعم عن المواد الأساسية ، وهذه معضلة كبيرة تحتاج إلى إعادة النّظر في كيفية مواجهتها مستقبلا، فمصر دولة غنية بشعبها وأراضيها الصّالحة الخصبة فهي تحتاج فقط إلى حسن الاستغلال والاستثمار من قبل الحكومة المصرية .

2.1- الآثار الإيجابية: وفيما يتعلّق بآثارها الإيجابية -وإن كان البعض لا يرى ذلك- فقد جعلت هذه الحرب الحكومة المصرية تتخذ العديد من التدابير والاحتياطات الإيجابية ، حيث قامت -الحكومة المصرية- بضخ أكثر من 50 مليار جنيه لتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع ورفع سعة (قدرة) الصّوامع التّخزينية من 02مليون طن قمح إلى أكثر من 04 ملايين طن خلال السّنوات القليلة الماضية ، كما قامت الحكومة المصرية في إطار تعزيز الأمن الغذائي خطة لاستيراد القمح من 14 دولة أخرى، معتمدة من جانب وزارة التّموين لتنويع واردات القمح في حالة تصاعد الأزمة واتساع نطاق الحرب[31] .

وفي نفس السّياق انتهجت الحكومة المصرية سياسة تثمين المنتوج المحلّي، حيث قامت رفع أسعار شراء القمح من المزارعين المحلّيين بنسبة 15% من أجل حثهم وتشجيعهم على الزّراعة بشكل عام وبزراعة القمح بشكل خاص، ومن جهة أخرى عمدت الحكومة المصرية إلى توسيع وزيادة المساحات المخصّصة لزراعة

القمح ، وهذا يندرج شمن السياسات العامة القومية لدولة مصر ، وإلى جانب ذلك قامت الدّولة المصرية على تأمين باقي السّلع الاستراتيجية ، فهناك احتياطي استراتيجي من السُّكر يكفي لعدّة أشهر ، ونفس الشّيء بالنسبة للزيت والأرز والفول واللحوم والدواجن[32]، حيث أمّنت مصر توفير هذه المنتوجات لعدّة أشهر تفاديا لأزمة النُّدرة التي قد تحدث في هذه المواد الأساسية نتيجة لاستمرار الحرب الروسية الأوكرانية والتقلّبات الاقتصادية العالمية.

ومن التّدابير المستعجلة التي اتّخذتها الحكومة المصرية كذلك هي الحد من استهلاك الخبز وإهداره ، حيث من الممكن أن يسهم ذلك في المساعدة على التّقليل من استهلاك القمح ومن ثمّ حماية الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي المحلّي من خلال توسيع الأراضي الصّالحة للزّراعة ، كذا من خلال مواصلة تحديث القطاع الفلاحي ، وذلك عن طريق توسيع استخدام أحدث الوسائل والتّقنيات المستعملة في القطاع الفلاحي والزّراعي[34]. وبالنّظر إلى ما تزخر به مصر من ثروات طبيعية كخصوبة الأرض وجودتها فبإمكانها التّخلص التدريجي من التّبعية للخارج في تأمين غذائها نظرا لما تتوفّر عليه مصر من عمالة ضخمة إلى جانب امتلاكها للعديد من الكوادر المؤهّلة لإدارة قطاع الزّراعة ، فلا غرو إذن أن تتحوّل مصر دولة مصدّرة للعديد من المنتوجات الغذائية في السّنوات القليلة القادمة شريطة أن تحسن استغلال مواردها المتاحة (المادية والبشرية).

2. تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري

1.2- الآثار السلبية: تعد الجزائر –إلى جانب مصر–من أكثر الدول تضرّرا من آثار الحرب الروسية الأوكرانية، حيث شهدت الجزائر ارتفاعا قياسية في كثير من المواد الواسعة الاستهلاك ممّا أضرّ بشكل كبير بالقدرة الشّرائية للمواطنين ، وقد حاولت الدولة الجزائرية التّخفيف من حدة هذه الأزمة فقامت بالعديد من الإجراءات والتّدابير التي تهدف إلى تحسين القدرة الشّرائية للمواطنين ، ولكن مع ذلك ظلّت القدرة الشّرائية في انهيار متزايد إلى وقتنا الحالي، إلى جانب ذلك عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة نقصا محسوسا في تموين المواد التي شهدت ارتفاعا قياسيا في أسعارها على غرار الحبوب (العدس، الفاصوليا ، الحمص ، الأرز)، وكذا اللحوم بمختلف أنواعها ، وهذا ما جعل الجزائر تتخذ العديد من التدابير الإضافية لخلق التوازن والاستقرار في أمنها الغذائي ، وفيما يلي نذكر بعض الآثار السّلبية للحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري:

أ.ارتفاع أسعار القمح: حيث شهدت الجزائر ارتفاع سعر القمح منذ الأيام الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية، حيث بلغ سعر القمح نحو 384دولار للطن الواحد [34]، وهذه الأسعار لم تشهدها الجزائر على الإطلاق [35].

ب. تذبذب تموين السوق الجزائرية بالمواد الغذائية الأساسية : وقد أثار هذا مخاوف الجزائريين من عدم قدرتهم على الحصول المواد الأساسية، وهو ما حدث بالفعل بعد هذه الحرب بأشهر قليلة حيث شهدت السوق الجزائرية تذبذب كبير في تموينها بالمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك على غرار السميد والحبوب، وهذا ما دفع كثير من السماسرة والتجارة إلى رفع أسعار هذه المواد بشكل لم تشهده الجزائر من قبل ، ممّا جعل كثير من المواطنين يدفعون أموالا باهظة لاقتناء كميات كبيرة من هذه المواد خوفا من نفادها في السوق.

ج. زيادة تكاليف استيراد القمح والمنتجات الغذائية التي كانت تستوردها من روسيا وأوكرانيا: حيث أنّ تدهور الوضع الأمني في أوكرانيا–التي تعد سلة غذاء العالم– إلى زيادة تكاليف استيراد القمح من دول أخرى غير روسيا وأوكرانيا ، فضلا عن صعوبة إيجاد أسواق دولية بديلة لاستيراد القمح منها خاصة في ظل غلاء أسعار الشّحن الدّولي بسبب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا ، ممّا يجعل الدولة الجزائرية غير قادرة على فرض شروطها في عملية استيراد القمح وبقيّة المنتجات الأخرى التي لا تقل أهمية عن القمح على غرار الحبوب واللحوم .

د. ارتفاع الاسعار الحبوب والأسمدة بسبب قلة الإمدادات العالمية: وهذا بدوره أدّى زيادة أسعار مختلف البقوليات والحبوب والفواكه والخضروات ممّا جعل كثير من المواطنين غير قادرين على شراء تلك السلع نتيجة تدني قدرتهم الشّرائية بسبب التّضخم الكبير الذي شهدته كثير من السّلع والمنتوجات على غرار الموز والفواكه والفاصوليا والحمّص والأرز وغيرها من المواد الأخرى، والتي شهدت ندرة كبيرة في السّوق ، وهذا بسبب آثار الحرب الروسية الأوكرانية التي أضرّت كثيرا بالأمن الغذائي العالمي ومنها الأمن الغذائي الجزائري.

وفي الجملة يمكن القول بأنّ الجزائر بالفعل قد تضرّرت بشكل كبير من تبعات الحرب الروسية الأوكرانية وذلك لعدّة أسباب نذكر منها :

–عدم قدرتها على تحقيق اكتفاء ذاتي في مختلف المواد الأساسية وفي مقدّمتها القمح والحبوب واللحوم البيضاء والحمراء رغم ما تمتلكه من ثروات طبيعية وبشرية ومالية تمكنّها من تحقيق اكتفاء ذاتي في مختلف المواد الغذائية الأساسية يجعلها في منأى عن التّبعية للخارج.

–عدم استثمار الجزائر في قطاع الفلاحة واهتمامها في المقابل بقطاع الصّناعة وقطاع الطاقة ، وهذا ما جعل المنتوج الزّراعي المحلّي محدود وموسمي لا يلبي حاجيات المجتمع الجزائر، كما أدّى إلى توقف كثير من الفلاحين عن مشروعاتهم الفلاحية الضّخمة نتيجة العراقيل الإدارية الكبيرة التي كبحت طموحاتهم الاستثمارية في هذا القطاع الخصب.

– نقص التّخطيط والدّراسات الاستشرافية في مجال الفلاحة والصيد مما جعل كثير من السياسات الزراعية تفشل في مهدها ، كما جعلها غير قادرة على مجابهة مختلف التّحديات التي يواجهها هذا القطاع ، وكما هو معلوم فإنّ قطاع الفلاحة في الجزائر يشهد كثير من التحديات الإدارية والفنية والطّبيعية، حيث يتطلب واجهة هذه التّحديات تخطيط ودراسات استشرافية دقيقة معدّة مسبقا على أيدي خبراء في هذا المجال .

– التّغيرات المناخية التي يشهدها العالم في السّنوات الأخيرة ومنها الجزائر أضرّت كثيرا بالمنتوج الفلاحي المحلّي، حيث شهدت الجزائر في السّنوات الأخيرة ندرة كبيرة في سقوط الأمطار وزيادة نسبة الجفاف ، وهذا ما جعل النشاط الفلاحي يتراجع بشكل ملحوظ ، وهو ما أدّى في النهاية إلى حصول ندرة في المحاصيل الزّراعية على غرار مادة البصل إلى وصل سعرها إلى 300دينار جزائري ، ممّا جعل الحكومة الجزائرية تستعجل في استيراده من الخارج .

–عدم تخصيص مخازن كافية للمنتوجات والمحاصيل الزّراعية المحلية على غرار البطاطا والطّماطم ممّا جعلها تتعرض للتلف والكساد ، هو ما أدّى إلى ارتفاع أسعارها في السّوق المحلية .

–قلّة الدّعم المقدّم للفلاحين جعل كثيرا منهم يتخلّى بشكل نهائي عن ممارسة الأنشطة الفلاحين ويعرض أرضه للبيع بحثا عن مصادر أخرى للرزق ، وهذا كذلك أدّى إلى تراجع المنتوج المحلّي من المحاصيل الزراعية على غرار القمح والبطاطا.

– ضعف البنية التحتية وعدم مواكبتها للتّطوّرات الحاصلة في السوق العالمية والوطنية كقلة الأسواق وتدهور شبكة الطرقات المخصصة لنقل البضائع وترهل وسائل النقل القديمة ، وقد نتج عن هذا تضرّر المنتوج المحلي وتضييق الخناق عليه مما جعله يفقد قيمته المحليّة شيئا فشيئا .

فكل هذه العوامل والأسباب ضاعفت من الأزمة الغذائية في الجزائر بسبب الحرب الروسية والأوكرانية ، وجعلها غير قادرة على مجابهة هذه الأزمة بسهولة ، وهو ما حمّل الحكومة الجزائرية أعباء إضافية وثقيلة لا تقل خطورة عمّا شهدته خلال جائحة كوفيد –19، وعلى كلّ حال فإنّ ارتجال السياسات في قطاع الفلاحة الذي يعد من أهم القطاعات جعل الجزائر تتخبّط في كثير من المشكلات التي لا حصر لها ، وعليه فإنّ ضرورة إيلاء أهمية قصوى لهذا القطاع بات أكثر من ضروري وهذا لتفادي مخاطر التّقلبات الاقتصادية العالمية والسّوق العالمية نتيجة عدم الاستقرار الذي تشهده الساحة الدّولية ، ومن ثمّ فإنّ تثمين المنتوج المحلّي وتعزيزه وتذليل مختلف العقبات التي يواجهها هذا القطاع هو الكفيل بتحقيق أمننا الغذائي المستدام .

2.2.الآثار الإيجابية

لعلّ من أكبر المكاسب التي حصّلتها الجزائر من الحرب الروسية الأوكرانية هي إعادة تثمينها واهتمامها بقطاع الفلاحة ، حيث أبانت الحرب الرّوسية الأوكرانية أنّ الأمن الغذائي لا يمكن تحقيقه بالاستيراد من الخارج وإنّما بتعزيز المنتوج المحلّي، ورفع العراقيل التي تواجه قطاع الفلاحة ، وتقديم الدّعم المالي والفني للمزارعين والفلاحين، إلى جانب استصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي الزّراعية واستغلالها في تعزيز وزيادة المنتوج المحلّي .

هذا وقد قامت الحكومة الجزائرية في إطار حماية وتعزيز أمنها الغذائي بجملة من التّدابير الهامة والمتمثلة أساسا في :

– **تقييد استيراد الحبوب الجافة:** حيث منعت في هذا السياق وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية الخواص من استيراد الحبوب الجافة والأرز حسب تعليمية نشرتها الجمعية المهنية للبنوك والهيئات المالية ، وتنص هذه التعليمة الصادرة في 09فبراير 2023 على أن يبقى الديوان الجزائري المهني للحبوب الجهة الوحيدة المخوّلة له قانونا باستيراد هاتين المادتين ، ويندرج هذا الإجراء في إطار الجهود الحكومية التي تهدف في الأساس إلى وضع حد للمضاربة في هذه المواد الأساسية فضلا عن تثمين المنتوج المحلّي وتشجيعه، وضمان

كذلك أن يكون الاستيراد بقدر الحاجة، وبأسعار في متناول الجميع ...مع منح الأولوية للمنتوج الجزائري في الأسواق المحلية وتشجيعه[37].

-منع تصدير المنتجات الغذائية إلى الخارج: في إطار تعزيز الأمن الغذائي الجزائر قامت الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة التجارة بمنع تصدير 83 منتوج غذائي إلى الجزائر ،وهذا بهدف ضمان استقرار أسعار تلك المنتجات الغذائية من جهة ، ولتفادي حصول ندرة في هذه المواد . ومن ضمن المواد التي شملها المنع نذكر ما يلي : البيض ، البطاطا، السكر ، الزيت، العدس، الفاصولياء، الدقيق، الفرينة، العجائن الغذائية، والطماطم المصبّرة [38].

ولا شكّ أنّ هذا الإجراء له تداعيات إيجابية وبخاصة في هذا الوقت بالذّات الذي يشهد ندرة في كثير من المواد الغذائية بسبب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا وقبلها جائحة كورونا ، ومن ثمّ فهذا من شأنه أن يطمأن المواطنين بتوفر المواد الغذائية وهذا بدوره له تأثير كبير على الأمن القومي والأمن الاجتماعي أو بالأحرى الأمن الشّامل ، وهذا يدذل في الحقيقة على خطورة وأهمية الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الاستقرار الشامل والتّنمية المستدامة ، ولهذا فقد تفطّنت الدّولة الجزائرية لتبعات ومخاطر ندرة المواد الغذائية وبخاصة المواد الأساسية ، فاتّخذت لأجل تعزيز الأمن الغذائي عدّة تدابير منها تدابير قانونية كمنع المضاربة في المواد الغذائية وتجريمها ومعاقبة كل من يتورط في هذه الجرائم ، وتدابير وقائية كمنع التّصدير نحو الخارج بهدف إغراق السوق يهذه المنتوجات ، وتدابير أمنية كالقيام بخرجات ميدانية مفاجئة لمنع تهريب هذه المنتوجات نحو الخارج أو المناطق الحدودية بغرض بيعها بأثمان باهظة ، وكل هذه الإجراءات ضرورية لمنع التّلاعب بقوت الجزائريين ، ولردع كل من تسوّل له نفسه الإضرار بالأمن الغذائي الجزائري.

الخاتمة

إنّ المتأمل في تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية يدرك أنّها قد تسبّبت فعلا في العديد من التداعيات على المستوى الاقليمي والمستوى الدّولي ، ولم تسلم حتّى الدول ذات الاقتصاد القوّي من تبعات هذه الحرب وبخاصة الدول الأوروبية على غرار ألمانيا وفرنسا واسبانيا وإيطاليا وغيرهم من الدول الأوروبية ، حيث دفعت هذه الدول تكاليف باهظة بسبب هذه الحرب ، وقد تدّنت مؤشّرات التّنمية فيها نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الطّاقة بسبب وقف امدادات الغاز الروسية نحو الدول الأوروبية ، وهو ما أضرّ كثيرا باقتصادات الدول الأوروبية ، وجعلها تتوجّس وتتخوّف من مستقبلها الطاقوي بعد توتّر علاقاتها مع روسيا حليفها الاقتصادي الاستراتيجي .

ولم تقتصر الأزمة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية عند الأزمة الطاقوية (وبخاصة أزمة الغاز) بل تعدّاها إلى أزمة الأمن الغذائي، وهو ما كانت تتخوّف منه كثير من دول العالم ، لعلمها أنّ الأمن الغذائي سيتأثر بشكل أو بآخر بهذه الحرب، سواء ما تعلّق بحركة التجارة الدولية أو الشّحن الدولي للبضائع من روسيا وأوكرانيا إلى بقية دول العالم ، مع العلم أنّه كما سبق معنا فإن هاتين الدّولتين تعدّان سلة غذاء العالم، فهما

يمدّان العالم بمختلف المنتوجات الغذائية ، وفي مقدمتها القمح والحبوب بمختلف أنواعها، وهذا ما جعل العديد من الدول تعيد حساباتها في سياساتها الاقتصادية واستراتيجيات الأمن الغذائي، إمّا بالبحث عن أسواق بديلة لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، وإمّا بمراجعة سياساتها الزّراعية وتثمين المنتوج المحلي ، وتوفير الدّعم الكافي للمستثمرين الفلاحي من أجل النهوض بقطاع الفلاحة ، وهذا حتّى تتخلّص من تبعيتها لكل من روسيا وأوكرانيا لتحقيق أمنها الغذائي المستدام.

وهو نفس المنحى الذي سلكته كل من مصر والجزائر لكونهما تربطهما علاقات استراتيجية بهاتين الدّولتين لاسيّما فيما تعلّق بأمنهما الغذائي ، ولا يمكن تجاهل التّحول الاقتصادي الكبير الذي شهدته الجزائر ومصر بسبب هذه الحرب ، حيث شهد البلدين ارتفاعا غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية ، ممّا جعل كثيرا من المواطنين غير قادرين على تلبية حاجاتهم الغذائية الأساسية على غرار اللحوم الحمراء والبيضاء والحبوب والأرز وغيرها من المواد الغذائية الأساسية .

وفي الجملة يمكن القول بأنّ الحرب الروسية الأوكرانية قد أثّرت–فعلا– سلبا على الأمن الغذائي العالمي بشكل عام ، وعلى الأمن الغذائي في الجزائر ومصر بشكل خاص الأمر الذي أدّى إلى عدم قدرة البلدين على مواجهة هذه التداعيات بسهولة ، بل وجدت حكومة البلدين صعوبة كبيرة للتخفيف من حدّة هذه الأزمة العالمية ، وذلك بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي في قطاعي الفلاحة والتّجارة في هذيم البلدين وبسبب الاعتماد شبه الكلي لتأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية من الخارج .

لكن الشّيء الإيجابي في هذه الأزمة هو أنّ كل من الجزائر ومصر أيقنا أنّه من غير الممكن لهما تأمين حاجياتهم الغذائية الأساسية في مختلف المواد الغذائية إلاّ من خلال إعادة الاعتبار للمنتوج المحلّي، ومن خلال تقديم الدّعم والعون للفلاّحين من أجل زيادة المنتوج المحلّي في مختلف المواد الغذائية ، ومن خلال كذلك رفع مختلف العراقيل الإدارية والبيروقراطية والفنية التي تواجه قطاع الفلاحة والزراعة بشكل عام كمشكلة السّقي ،ومشكلة التسويق ونقل البضائع من مكان لآخر ، فضلا عن مشاكل التمويل وارتفاع حجم الضرائب المفروضة على الفلاحين ، فكل هذه المشاكل حريٌّ بالمسؤولين الكبار في الدولة حلّها في أقرب وقت ممكن حتّى لا يتكرّر سيناريو الحرب الروسية الأوكرانية في حالة نشوب حرب أخرى بين الدول الكبرى المصدرة للقمح والحبوب .

الهوامش:

[1]ذكي بن مدردش، "مآلات الحرب الروسية الأوكرانية "، صحيفة الاندبندنت العربية ،01مارس 2023.

[2]عزمي بشارة، "روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدّي إلى الحرب"، سلسلة دراسات ، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، 27 فبراير 2022.

[3]Taras Kuzio,Paul d'anieri, « Causes and Potential Solutions to the Ukraine and Russia Conflict »,jun 27,2020

[4] Ike O. Okoro and others , « A the russia-ukrane conflict and its impact on contemporary global security », International Journal of Management Studies and Social Science Research,2022 p204

[5]علي فاضل ، "الحرب الروسية الأوكرانية خطا بوتين الاستراتيجي"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،10جوان 2022.

[6] Paul Kirby, « Cause de la Guerre Ukraine – Russie : pourquoi la Russie a-t-elle envahi l'Ukraine et que veut Poutine ? »,BBC news, 18 février 2022 .

[7]Pascal Orcier, « Guerre en Ukraine : quelques clés sur un conflit en cours (situation en novembre 2022) »,Geo-confluence, france 16/05/2022

[8] بول كيربي ،"روسيا وأوكرانيا: ماذا يريد بوتين وهل ستنهي روسيا حربها؟"، انظر إلى الموقع الالكتروني الآتي: https://www.bbc.com/arabic/world-59450489

[9] عزمي بشارة ، المرجع السابق.

[10]حسين موسى، "الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية" ، منشورات المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، 4أكتوبر 2022.

[11]أسمة فاروق مخيمر، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي : دراسة للتّغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة" ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 17، يناير 2023،ص06.

[12]رسلان عامر، "الحرب الروسية على أوكرانيا بين الخلفيات التاريخية والأسباب الرّاهنة "، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 07أفريل 2022.

[13]أمين زرواطي، "أوكرانيا حرب من أجل الثروات الطبيعية"،أنظر إلى الرابط الإلكتروني الآتيhttps://www.france24.com(تاريخ زيارة الموقع 18سبتمبر 2023)

[14] أنتوني فايولا، دالتون بينيت ، "معركة من أجل ثروة أوكرانيا من المعادن والطاقة"، صحيفة الاندبندنت ،21أوت 2022

[15] عبد الحفيظ الصاوي ، "كيف هددت الحرب الروسية على أوكرانيا الأمن الغذائي العالمي؟"،26ماي 2022.

[16]ندى الملّاح البستانيّ، "تداعيات الحرب الرّوسيّة الأوكرانيّة على الأمن الغذائيّ عالميًّا وعربيًّا"، مجلة المشرق الرقمية، العدد20، 15جوان 2022.

[17]مدحت نافع، "انعكاسات اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي"، منشورات مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 29جويلية 2022.

[18] Tarek Ben Hassen, « Hamid El Bilali, Impacts of the Russia-Ukraine War on Global Food Security: Towards More Sustainable and Resilient Food Systems? »,foods journal,2august 2022.

[19] ibid.

[20]Thomas Glauben and others, The War in Ukraine, Agricultural Trade and Risks to Global Food Security, Leibniz Information Centre for Economics,2022,p157 .

[21]محمد المطيري، "الحرب الروسية الأوكرانية: تعميق جديد في هوة أزمة الغذاء العالمي"، جريدة الشرق الأوسط، 25 فبراير 2023 .

[22]نشوى عبد النبي السيد، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع اللوجستيات العالمي"، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 16أوت 2023.

[23] منال هاني، "الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد25، العدد02، 2022، ص33.

[24] بسنت جمال،" ارتدادات واسعة النطاق: الحرب الأوكرانية وقطاع الشّحن العالمي"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 25 جويلية 2022.

[25]جورج كرزم،" الحرب الروسية–الأوكرانية.. جذور المجاعة العالمية ومرثية "الأمن الغذائي"، مجلة آفاق البيئة والتنمية،العدد146، جويلية 2022.

[26]شريف بيبي، "من آثار الحرب الروسية – الأوكرانية.. شبح الجوع يخيم على الشرق الأوسط"، 22أفريل 2022

[27] غادة رياض عمارة، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري: محصول القمح نموذجا "، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد 59، العدد 03، سبتمبر 2022، ص ص ،76-80.

[28] نفس المرجع، ص81.

[29] أحمدى الشّحات ، "الأمن الغذائي المصري والحرب الروسية الأوكرانية"، منشورات مركز الدراسات المستقبلية وتحليل الصراعات والأزمات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، 19مارس 2022.

[30] نفس المرجع.

[31] أشرف مؤنس، "المخاطر والتحديات العالمية وأثرها على الأمن الغذائي في مصر"، مجلة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، مصر، العدد01، يناير 2023، ص34.

[32] نفس المرجع، ص34.

[33]هند مختار ، "معلومات الوزراء يستعرض تقريرا عن الأمن الغذائي في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية"، صحيفة اليوم السابع، مصر، 05سبتمبر 2022.

[34]علي ياحي، "ما تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا في الجزائر؟"، صحيفة الاندبندنت، 26فبراير 2022.

[35]محمد مسلم، "هذه تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الجزائر!"، صحيفة الشروق الجزائرية ، 25فبراير 2022.

[36] "الأثر المحتمل لتصاعد الأزمة الأوكرانية-الروسية على الأمن الغذائي العربي"، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ، 15فبراير 2022.

[37]سعاد شليغم، "السيادة الغذائية للجزائر: السياسات والمتطلّبات"، مجلة مدارات سياسية، المجلد07،العدد2023،01،ص216.

[38]إيمان كبموش، "هذه قائمة المواد الغذائية الممنوعة من التصدير"، صحيفة الشروق اليومية ، الجزائر، 30مارس2022.